في إطار فعاليات الاحتفال بالأسبوع العالمي للحكومة المفتوحة

ورشة عمل حول

مخرجات الاستشارة العمومية الموسعة لإعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة

تونس – 12 ماي 2023

محتوى العرض

01

معطيات عامة حول تنظيم المرحلة الأولى من الاستشارة العمومية

02

مخرجات الاستشارة العمومية لإعداد خطة العمل

- المقترحات المتصلة بمحوري الشفافية وحوكمة التصرف في الموارد الطبيعية،
- المقترحات المتصلة بمحوري المشاركة العمومية والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي،
- المقترحات المتصلة بالمساءلة ورقمنة الخدمات العمومية.

مخرجات الاستشارة العمومية الموسعة لإعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة

معطيات عامة حول تنظيم المرحلة الأولى من الاستشارة العمومية

هدف الاستشارة

توسيع دائرة المشاركين في تحديد الإصلاحات التي يمكن ادراجها ضمن الصيغة الأولية لخطة العمل

الفئة المستهدفة

موجهة للجميع
(مكونات المجتمع المدني، الإدارة، المواطن)

فترة الاستشارة

08 فيفري -09 ماي 2023

وسائل الاتصال

- بوابة المشاركة العمومية،
- موقع واب شراكة الحكومة المفتوحة،
- صفحة الفايسبوك الخاصة ببرنامج شراكة الحكومة المفتوحة،
- تنظيم ورشات عمل على المستوى الجهوي (قفصة، القيروان، الكاف)،
- مراسلات رسمية للهياكل العمومية.

معطيات عامة حول تنظيم المرحلة الأولى من الاستشارة العمومية

مجموع المقترحات
320

- مقترحات عبر بوابة المشاركة الالكترونية: 227 مقترحا ،
- مقترحات ورشات العمل على المستوى الجهوي: 60 مقترحا،
- مقترحات المجتمع المدني عبر البريد الالكتروني: 25 مقترحا
- مقترحات الهياكل العمومية: 8 مقترحات

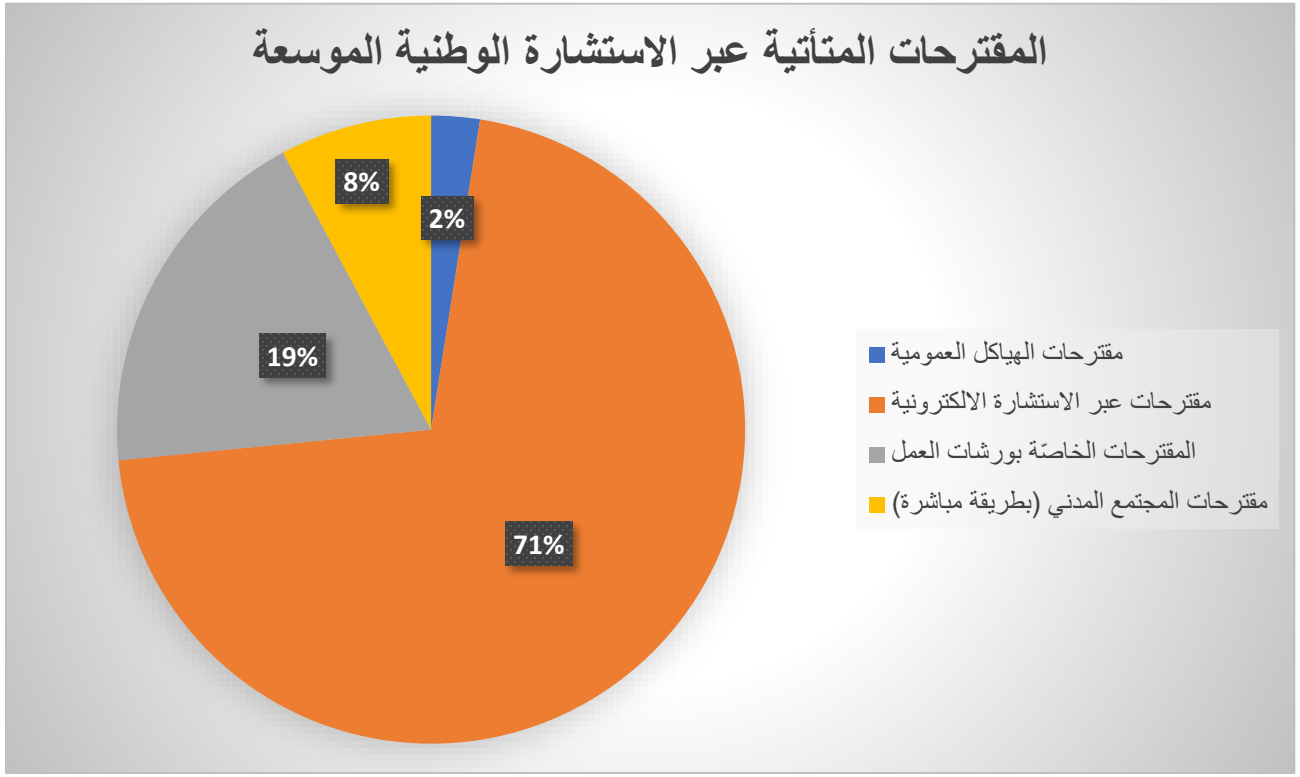

معطيات عامة حول تنظيم المرحلة الأولى من الاستشارة العمومية

توزيع المشاركين حسب المجال المهني

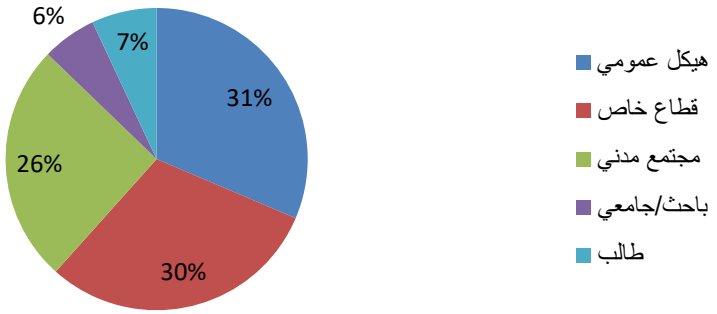

توزيع المشاركين حسب الشريحة العمرية

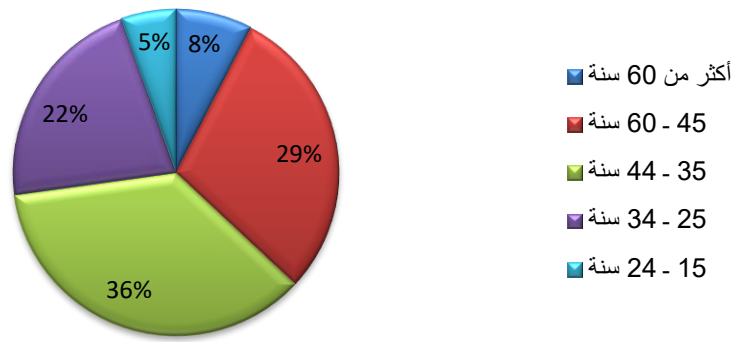

توزيع المشاركين حسب الجنس

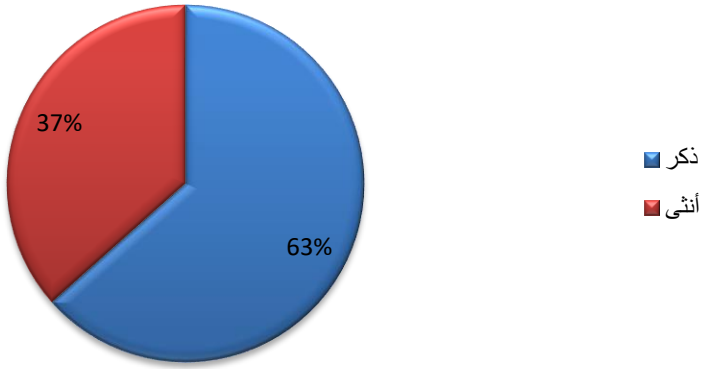

توزيع المشاركين حسب المستوى الدراسي

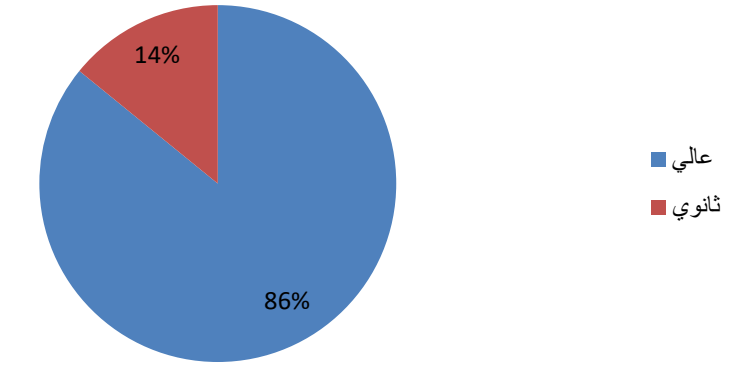

مخرجات الاستشارة العمومية الموسعة لاعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة

محوري الشفافية وحوكمة التصرف في الموارد الطبيعية

مخرجات الاستشارة العمومية على الخط

- ✓ تعزيز النشر التلقائي مع إيلاء أولوية للمعطيات المتعلقة بالمعطيات حول البرامج والقرارات العمومية، روزنامة اجتماعات الحكومة ونشاطها، تقارير المجالس الوزارية،
- ✓ احداث هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة
- ✓ تقارير دورية حول انجاز ميزانيات الوزارت.
- ✓ مواصلة نشر ميزانية المواطن
- ✓ تبسيط المشروع السنوي للقدرة على الاداء و التقرير السنوي على الاداء ومتابعة مؤشرات
- ✓ نشر برنامج عمل الوزارات و المشاريع بطور الإنجاز و المشاريع المبرمجة وخطة عمل الوزارة و المشاريع المقترحة مع المؤيدات المدعمة
- نشر النصوص التطبيقية لقانون التصريح بالمكاسب
- ✓ تطوير نظم المعلومات لتيسير نشر البيانات على مواقع الواب،
- ✓ تطوير آليات لتيسر نفاذ ذوي الاحتياجات الخصوصية للبينات والخدمات المتاحة بمواقع الواب العمومية
- ✓ وضع مقياس لمتابعة مستوى تقدم تنفيذ المشاريع الكبرى بمختلف الوزارات
- ✓ تعزيز نشر البيانات لحوكمة التغيرات المناخية وإحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين
- ✓ تعزيز الشفافية لحوكمة التصرّف في الموارد المائية
- ✓ تطوير القدرات في المجالات المتصلة بالنفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة

مخرجات ورشات العمل بالجهات
(ورشة العمل بمدينة قفصة، 03 ماي 2023)

- ✓ نشر المعطيات للحد من تأثيرات ظاهرة التلوث البيئي على صحة المواطنين بالجهة (غياب دراسات حول آثار استخراج الفسفاط وغسله على صحة المواطن)
- ✓ نشر بيانات حول استهلاك الماء من كافة المتدخلين العموميين -CPG-ONAS فلاحة ومراقبة رخص الآبار ونوعية المياه ومدى تأثيرها على المائدة المائية/الحدّ من استنزاف الثروة المائية

تعزيز نشر البيانات العمومية التي تنتجها شركة فسفاط قفصة (التركيز على ضرورة مراجعة موقع الواب واثراءه بالمعطيات المطلوبة)

- ✓ مراجعة القانون المتعلق بالمنشآت العمومية لسنة 1989 (تعديل تركيبة مجالس الإدارة وطرق عملها)
- ✓ مراجعة مجلة الجباية المحلية (عدم استفادة الجماعات المحلية من إرادات الثروات الطبيعية)

مخرجات ورشات العمل بالجهات
(ورشة العمل بمدينة القيروان، 04 ماي 2023)

- ✓ تعزيز نشر المعلومة وفتح البيانات للتعريف بخصوصيات الولاية (مواقع أثرية/منتوجات/مهن صغرى...) للتسويق للولاية
- ✓ الشفافية لحوكمة التصرّف في الموارد المائية
- ✓ ضرورة تحيين مواقع واب البلديات
- ✓ تطوير القدرات في المجالات المتصلة بالنفاذ إلى المعلومة والبيانات العمومية المفتوحة

مخرجات ورشات العمل بالجهات
(ورشة العمل بمدينة الكاف، 09 ماي 2023)

- ✓ تيسير النفاذ إلى المعلومة والخدمات المتاحة عبر مواقع الواب لذوي الاحتياجات الخصوصية
- ✓ اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي لتطوير مبادرات في مجال الشفافية والحكومة المفتوحة لتفعيل مشاركة المراة في الشأن العام
- ✓ ضرورة تحيين مواقع الواب
- ✓ تطوير القدرات في المجالات المتصلة بالنفاذ إلى المعلومة والبيانات العمومية المفتوحة

المقترحات الواردة من المجتمع المدني
(الجمعية التونسية للمراقبين العموميين)

- ✓ تعزيز فتح البيانات العمومية والرفع من نسق إعادة استعمالها وذلك من خلال القيام بجرد البيانات العمومية ذات الأولوية على مستوى عدد من القطاعات كالتربية والصحة و وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والممكن نشرها في صيغة مفتوحة وفقا للمنهجيات والمواصفات المعتمدة في المجال.
- ✓ إعداد مؤشر سنوي لحوكمة المنشآت العمومية
- ✓ إعداد مؤشر أعباء الأعوان العموميين
- ✓ إعداد مؤشر لنسبة التأطير في المؤسسات العمومية

المقترحات الواردة من المجتمع المدني
(الجمعية التونسية للحوكمة المحلية)

- ✓ العمل مع إدارة الجباية لتحديد قائمة من المعطيات العامة يتم نشرها للعموم في اطار النفاذ الى المعلومة و الشفافية
  مثل : عدد المطالبين بالأداء حسب الجنس و قطاع النشاط ....
  يمكن استغلال هده المعلومات في اطار البحوث و للتربية على الحس الجبائي.
- ✓ يسير النفاذ إلى المعلومة المتعلقة بإدماج الشباب في سوق الشغل والحد من ظاهرة البطالة
- ✓ الإحاطة بالأطر القانونية والآليات المتوفرة للحد من ظاهرة العنف ضدّ المرأة

المقترحات المتعلقة بمحور الشفافية

المقترحات المتأتية من الهياكل العمومية (وزارة الفلاحة)
✓ إعادة تأهيل بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (Agridata) لتكون متلائمة مع التكنولوجيات الحديثة
✓ تنظيم ورشات عمل تحسيسية لفائدة المسؤولين عن الهياكل المنتجة للبيانات بهدف تعزيز عملية فتح البيانات وتحيينها بصفة دورية
✓ تطوير القدرات في مجال البيانات المفتوحة (تنظيم دورات تكوينية لفائدة الإطارات المكلفة بنشر وتحيين البيانات)
✓ تنظيم ورشات عمل إعلامية للتعريف بالبوابة Agridata والتشجيع على إعادة استعمال البيانات التي يتم نشرها بهدف تثمين البيانات العمومية المفتوحة.
المقترحات المتأتية من الهياكل العمومية (وزارة الثقافة)
✓ إعداد دليل خاص بالمستثمر في القطاع الثقافي

مخرجات الاستشارة العمومية على الخط

- ✓ إحداث مسابقة لأفضل فكرة مشروع تعنى بحسن التصرف في الموارد الطبيعية
- ✓ انشاء جهاز يعنى بتحديد الموارد و يعمل على نشر ثقافة حوكمة التصرف فيها و توعية المواطنين حول هذا الموضوع
- ✓ نشر البيانات المفتوحة للموارد الطبيعية : النّشر المفصل للمعلومات المتعلقة بالإنتاج والمداخيل من الموارد الطبيعية
- ✓ نشر الاتفاقيات المتعلقة باستغلال حقول الغاز والبترول خلال سنوات 2020ومابعدها.
- ✓ وضع صيغة جديدة لبوابة البيانات المفتوحة الخاصة بوزارة وزارة الصناعة والمناجم والطاقة يستجيب للمعايير الدولية من حيث شكل تقديم المعلومة ومحتواها وتحيينها ومن أهمها معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية .
- ✓ الإسراع باستكمال انضمام تونس إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
- ✓ تخصيص لجنة خاصة مستقلة عن وزارة الفلاحة باعتبارها المستهلك الاكبر للماء للتصرف في الماء و وضع استراتيجية للتصرف في الموارد مع معهد الدراسات الاستراتيجية
- ✓ تكريس مبدأ المسؤولية المجتمعية
- ✓ نشر المعطيات المالية المتعلقة بإنتاج الثروات الطبيعية
- ✓ بناء الشفافية في مجال الطاقات المتجددة

نشر تقارير النشاط والقوائم المالية والمعطيات المفصلة حول الانتاج والمداخيل في قطاع الفسفاط

المقترحات الواردة من المجتمع المدني
(الجمعية التونسية للمراقبين العموميين)

- ✓ وضع صيغة جديدة لبوابة البيانات المفتوحة الخاصّة بوزارة الصناعة والمناجم و الطاقة تستجيب للمعايير الدولية
- ✓ الاسراع باستكمال انضمام تونس إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
- ✓ تنقيح مجلتي المناجم والمحروقات في اتجاه تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية وفقا للمعايير الدولية
- ✓ إعداد دليل حول "مؤشر حوكمة المؤسسات الناشطة في قطاع الثروات الطبيعية في تونس" حيث سيشمل فرصة لقيس وتقييم حوكمة المؤسسات العمومية في تونس وفق معايير تحليلية دقيقة و سيساهم هذا المؤشر في خلق حركية تنافسية بين المؤسسات
- ✓ إعداد دراسة مختصّة في الآثار الاجتماعية لنشاط الفسفاط بالحوض المنجمي باعتبارها من أهم مفاتيح تحسين الحوكمة في هذا المجال
- ✓ دعم تكوين المختصين والباحثين في مجال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الناشئة في قطاع الثروات الطبيعية

المقترحات المتأتية من الهياكل العمومية (وزارة الفلاحة)

حوكمة التصرف وإدارة مخاطر الفساد في قطاع المياه :

- ✓ تحديد مخاطر الفساد من خلال التعرف على القرارات الإدارية الهامة التي ترسم مسار سير العمل في قطاع المياه ثم التعرف على أشكال و صور الانحراف في القرار الداري،
- ✓ تقييم مخاطر الفساد في قطاع المياه عبر تحديد مستوى تأثير القرار الإداري المنحرف على مساره الطبيعي والتنبؤ باحتمالية وقوع ذلك الانحراف وفق ما تفرزه بيئة العمل الداخلية والخارجية من تحديات،
- ✓ السيطرة على مخاطر الفساد من خلال دراسة التدخلات والإصلاحات المتاحة والقابلة للتطبيق بغاية تخفيف المخاطر في سبيل تحقيق الغايات المرجوة من الدراسة تم توخي مبدأ التحليل المزدوج حيث يتضمن أسلوب التحليل الاستقرائي والتحليل الاستنباطي على ضوء مصادر المعلومات المتاحة كما تم اعتماد أدوات بحث تطبيقية في قطاع المياه.

مخرجات الاستشارة العمومية الموسعة لاعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة

محوري المشاركة العمومية والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي

المقترحات المتعلقة بمحور المشاركة العمومية

1. مخرجات الاستشارة العمومية على الخط

الجانب القانوني:

- تحيين القوانين والتشريعات الوطنية حتى تتماشى مع الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوات وذوي الاعاقة ومعاهدة مراكش
- تدعيم الأمر الحكومي عدد 328 لسنة 2018 المؤرخ في 29 مارس 2018 والمتعلق بتنظيم الاستشارات العمومية.

مجالات المشاركة:

- تعزيز المشاركة المواطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك خلال كافة مسار إعداد الميزانية
- المشاركة في مقترحات تتعلق باحداث مشاريع فلاحية لتأمين الأمن الغذائي
- المشاركة في الشأن العام (المواطن و المجتمع المدني)

آليات المشاركة:

- وضع خطة عمل واضحة تهدف لتحسين المشاركة الالكترونية بما في ذلك تحسين استعمال بوابة المشاركة العمومية من خلال تحسين خصائصها الفنية
- مزيد التحسين ودعم القدرات بهدف تحسين استعمال بوابة "ء-مواطن"
- تكثيف التواصل مع المواطنين و تأطيرهم و تحسيسهم بأهمية المشاركة العمومية وذلك باستعمال كل الوسائل المتاحة وبالاعتماد على خطة اتصالية
- العمل على تنمية روح المواطنة و العمل الجمعياتي و المشاركة في الحياة السياسية وفي العملية الإنتاجية: المواطن شريك في أخذ القرار
- تنفيذ الحملات الاستشارية والتوعية والتثقيفية حول السياسات الحكومية، وتعزيز الوعي العام بما يتعلق بالقرارات الحكومية
- تنظيم اجتماعات مكثّفة وأيام مفتوحة والمشاركة في التظاهرات
- تعزيز دور الاعلام
- تنظيم مسابقة سنوية لتتويج أفضل الهياكل العمومية و أفضل الجمعيات في مجال تكريس مبدأ المشاركة العمومية على المستوى المركزي والمحلي

المقترحات المتعلقة بمحور المشاركة العمومية

1. مخرجات الاستشارة العمومية على الخط

مستويات المشاركة:

- تمكين المجتمع المدني من المشاركة في اخذ القرار وابداء الرأي و تقديم اقتراحات (العمل الحكومي، الشأن البيئي...)
- ضرورة انفتاح مجلس نواب الشعب على المشاركة العمومية والعمل على تعزيز مشاركة الأحزاب
- تكريس مبدأ المشاركة «الفعلية» على مستوى الإدارة و العمل على مشاركة كافة الهياكل العمومية وتعزيز المشاركة العمومية على المستوى الجهوي
- تكريس نظام البناء القاعدي الذي يكرس تواصل المواطن مع من يمثله في الدولة.
- تفعيل اللجان المحلية للتنمية، تحت إشراف المعتمدين: عقد اجتماعات دورية مع المواطنين
- تعزيز مشاركة المرأة والشباب في المناطق الريفية وفي البلديات المحدثة

متطلبات المشاركة:

- دعم قدرات الموظفين في الإدارات على المستوى المركزي والمحلي
- حصر المشاركة في الاستشارة في ذوي العلاقة بميدان الاستشارة ممن تخول لهم مستوياتهم العلمية و خبرتهم في الميدان الخوض في بعض المسائل المصيرية و الهامة

المقترحات المتعلقة بمحور المشاركة العمومية

2. مخرجات ورشات العمل بالجهات
- تخصيص ميزانية توجّه لتكريس مبدأ المشاركة
- التكوين المستمر والتلائم مع التقنيات الحديثة والمستجدات التقنية/ دعم وتنمية القدرات
- تعزيز الآليات المتعلقة بالحق في النفاذ إلى المعلومة مع وجوبية تحيين مواقع الواب
- توفير قواعد بيانات للإدارات والربط بينهم
- تشريك المجتمع المدني في أخذ القرار عن طريق رفع الوعي
- إعداد وثيقة مرجعية للعمل (مستثمرين، مجتمع مدني، إدارة)
-إعداد وبرمجة ورشات عمل دورية حول إعداد موقع واب تشاركي بالبلدية وكذلك تحيين مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالبلدية
- تنظيم دورات تكوينية تتعلّق ببناء الفريق Team Building
- ضبط خطة عمل تجمع كل من الإدارة والمجتمع المدني لتنفيذ الأنشطة المتّفق عليها
- الشفافية والمصداقية لتجاوز الاشكال المتعلق بالعزوف على المشاركة من خلال نشر جميع البيانات بشكل مفتوح والتفاعل الحيني مع الطلبات والاستفسارات ونشر المعلومة على جميع الوسائل المتاحة (مرئية، مسموعة....) و التشريك في صياغة الاقتراحات والحلول
- تبني الإدارات لسياسات تواصلية ملائمة لكل فئة
- انفتاح الإدارة: تكوين الإطارات في مجال التواصل والنفاذ إلى المعلومة وبناء الفريق (إدارة + مجتمع مدني)

المقترحات المتعلقة بمحور المشاركة العمومية

3. المقترحات المتأتية من المجتمع المدني

- القيام بحملات تحسيسية و تعريفية حول بوابات االمشاركة الالكترونية بوسائط متعددة : ملتقيات، مطويات ، حصص إعلامية ....
- تفعيل عمل النوادي الرياضية والثقافية والتربوية على مستوى عدد من المدارس والمعاهد الثانوية
- العمل مع إدارة الجباية لتحديد قائمة من المعطيات العامة ينم نشرها للعموم في اطار النفاذ الى المعلومة و الشفافية (مثل : عدد المطالبين بالأداء حسب الجنس و قطاع النشاط ....و) يمكن استغلال هده المعلومات في اطار البحوث و للتربية على الحس الجبائي
- مزيد الدعم والإحاطة للهياكل المشرفة على الشباب من حاملي الشهائد العليا
- القيام بحملات تحسيسية للتعريف بالإطار القانوني الذي يحمي المرأة من العنف وإطلاق تشخيص لتقييم هذا الإطار القانوني بهدف تعديله إذا لزم الأمر

المقترحات المتعلقة بمحور الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي

1. مخرجات الاستشارة العمومية على الخط

- ضرورة وضع استراتيجية محلية تراعي المواطنين والمواطنات من ذوات وذوي الاعاقة

-ضرورة تشريك الشباب على المستوى المحلي من خلال اعتماد خطة عمل واضحة تحدد مسؤولية كل الأطراف المتدخلة على غرار مشروع "خطط عمل الشباب" من الخطة الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة

- تفعيل دور المجتمع المدني، دون استثناء، وتنظيم حملات تحسيسية توعوية لتحفيز المواطنين على تقديم مبادرات تنموية هادفة لتنمية جهاتهم

ارساء قواعد قانونية لمشاركة المجتمع المدني في اقتراح المشاريع ذات الأولوية في الجهات مع العمل على دعم قدرات جمعيات المجتمع المدني المحلية أو الممثلة لمنظمات غير حكومية دولية

- مزيد التركيز على انجاح خطط العمل المحلية الاولية بالبلديات والحرص على ديموميتها

دعم التعهد الحادي عشر (11) الوارد بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020) والمتعلق بوضع خطط عمل خاصة بالحكومة المفتوحة على مستوى عدد من البلديات (توسيع التجربة مع مجموعة أخرى من البلديات)

إدراج مشاريع تتعلّق بتعزيز الاندماج المالي للمرأة والشباب على المستوى المحلي وخاصة في المناطق الريفية

- اعتماد سياسة عدم التمييز بين الجهات وانفتاح الحكومة على كل المناطق التونسية

التعامل مع المؤسسات المحلية القريبة من المواطن مثل المعتمدية والبلدية

- مزيد إحكام إجراءات تنفيذ قانون النفاذ وتعزيز نشر ثقافة النفاذ بين المواطنين

- تعزيز الحوكمة الإلكترونية واستخدام التكنولوجيا لتحسين الوصول إلى المعلومات وتيسير التواصل بين الحكومة المحلية والمواطنين

- اعتماد الرقمنة لضمان التواصل ولتسريع الخدمات لفائدة المواطن

المقترحات المتعلقة بمحور الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي

1. مخرجات الاستشارة العمومية على الخط

- التقيد بالتراتيب الجاري بها العمل في ميدان النفاذ للمعلومة و النشر الوجوبي لكل المعطيات الوجوبية النشر على الموقع الرسمي .و لكن مع ضرورة التأكد من القدرة على الانجاز نظرا لافتقار عدة جماعات محلية للموارد البشرية الكفيلة بالتسيير و اسداء الخدمات

- التركيز على ثنائية الاهداف و الامكانيات المتاحة و عدم التعامل مع كل الادارات بمفهوم العدل بل بمفهوم الانصاف .

- العمل على الشؤون المحلية يكون نابعا بالأساس من رحم المحليات ، حيث يكون الصالح العام مطلبا محليا يشترك فيه المواطن مع مكونات المجتمع المدني و من يمثل الحكومة على المستوى المحلي ، لتكون مخرجات حلقات التواصل المباشر متفق عليها و تنجز وفق تعهدات زمنية محدودة

- دعم اللامركزية واللامحورية في القرار لتسهيل عمل الإدارة ونفع المواطنين بعيدا عن البيروقراطية المقيتة

-- توسيع تمثيلية المواطنين و الربط مباشرة مع كل مسؤول حكومي دون وساطات

- إتاحة أجندة عمل البلدية للعموم و اعلام العموم بكل صغيرة و كبيرة عبر مواقع الواب للمؤسسات

- تخصيص وسيلة للمواطن للتبليغ عن اي مشكل في الجهة التي يقطن فيها

- مواصلة تشجيع نشر البيانات المفتوحة على المستوى المحلي تشجيع حالات إعادة استعمال البيانات المفتوحة

- -تعزيز التشاركية في مجال التهيئة العمرانية ودراسة وتنفيذ مشاريع القرب

- شفافية عمل السلطة المحلية وتحديد أهداف واضحة وتشريك المجتمع المدني

المقترحات المتعلقة بمحور الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي

2. المقترحات المتأتية من المجتمع المدني

- إنشاء مرصد للمجتمع المدني لرصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عدد من المواقع التجريبية مثل البلديات ومعرفة مدى ملائمة أهداف التنمية المستدامة هذه مع التنمية المحلية لهذه البلديات
- تجديد التجربة المتعلقة بتنفيذ التعهد 11 من خطتي العمل الوطنية الثالثة والرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة
- العمل على مرافقة عدد من البلديات للانضمام للمبادرة العالمية لشراكة الحكومة المفتوحة

مخرجات الاستشارة العمومية الموسعة لاعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة

محور : الشفافية والنزاهة بالقطاع العام

محور : تطوير الخدمات الإدارية ورقمنتها

المقترحات المتعلقة بمحور المساءلة والنزاهة بالقطاع العام

مخرجات الاستشارة العمومية على الخط

تعزيز آليات المتابعة والرقابة	تطوير وتنفيذ نظام مراقبة ورقابة للحد من الفساد والرشوة في جميع المستويات الحكومية
	تعزيز تمتع الاشخاص ذوات وذوي الاعاقة بكل الحقوق المصادقة عليها تونس ضمانا للمساواة والعدالة
	تكثيف عمليات المراقبة ومتابعة وتقييم الملفات والمشاريع
	احداث لجنة المراقبة الذاتية
	اعداد عقود اهداف وبرامج مع كل المنشآت العمومية والمؤسسات
	زيارات تفقدية للهياكل والبحث في إمكانية تنقيح وابتكار وسائل جديدة تعتمد تقارير نشاط ثلاثية ما يعكس مدى فاعلية الأنشطة الاي تقوم بها بعض الهياكل
	ضبط طرق العمل حسب مناهج مع اعتماد وثيقة ادارية بسيطة مختصرة وشفافة وجعل المراقبة دورية مستمرة
	تمكين البرلمان من مسائلة اي إطار عالي في دولة مثل الوزراء والرؤساء مديرين عامين الشركات الوطنية
	تشكيل لجان على مستوى المؤسسات والمنشئات العمومية، تجتمع شهريا للنظر في مقترحات وتظلمات المواطنين ومراقبة مدى جدية متابعتها، مع التأكيد على أهمية تشريك ممثلين عن هياكل المجتمع المدني لضمان الشفافية.
	إحداث موقع يعبر فيه المواطن عن رضاه او عدم رضاه عن أي عمل
مكافحة الفساد والتصريح بالمكاسب	ارجاع هيئة مكافحة الفساد
	نشر مضمون التصريح بالمكاسب والمصالح
	ضبط الأوامر المتعلقة بتنفيذ قانون التصريح بالمكاسب والممتلكات
	تفعيل التصريح بالمكاسب والممتلكات وتفعيل الرقابة عليها.
	إعداد دراسات مدققة لتحديد مخاطر الفساد في مجالات الصحة والأمن

المقترحات المتعلقة بمحور المساءلة والنزاهة بالقطاع العام

مخرجات الاستشارة العمومية على الخط

على المستوى التشريعي	مراجعة قانون الوظيفة العمومية نحو مزيد تدعيم دور رؤساء الادارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية والجماعات المحلية في ميدان العقوبات التأديبية ومراجعة الشهائد العلمية للإطارات المكلفين بخطط وظيفية ومراجعة الانتدابات العشوائية بين 2011 و2023 والاكتفاء بالمناظرة بالاختبارات كمدخل وحيد للوظيف . مقارنة جدية بين حاجيات الادارة الحقيقية من الموارد البشرية واهدافها المنشودة .ضبط إطار قانوني واضع fiche de poste-
	وضع خارطة طريق للقطاع العمومي لتطويره من خلال مراجعة وتطوير التشريعات الحالية
نشر البيانات	نشر المعلومات الخاصة بالصفقات العمومية
	Données sur les entreprises à participation publique
تعزيز النزاهة	إدراج معايير النزاهة في النظام القانوني وفي السياسات التنظيمية مثل مدونات قواعد السلوك أو مدونات الأخلاقيات لتوضيح التوقعات ولكي تستند علي
	وضع مدونة سلوك وتطبيقها

المقترحات المتعلقة بمحور المساءلة والنزاهة بالقطاع العام

	مخرجات ورشات العمل بالجهات
قفصة	تفعيل خلايا مراقبة التصرف داخل الإدارة بالتنسيق مع الخلايا الجهوية والمركزية
	إيجاد آليات مساءلة للهيآت العمومية حول النشر التلقائي للمعلومة من خلال وسائل الاتصال ومواقع الواب
	تعزيز آليات متابعة التصريح بالمكاسب ومساءلة المصرحين بأملاكهم دوريا
	إصدار مناشير توضيحية وتفسيرية لحسن تطبيق النصوص القانونية المذكورة المتعلقة بالمساءلة ومكافحة الفساد
القيروان	إنشاء آليات مراقبة من قبل وزارة الفلاحة لترشيد استغلال الموارد المائية
	إنشاء آليات رقابة خاصّة بوزارة النقل لمواجهة مشكل النقل واسناد رخص النقل
	إنشاء منظومة لتثمين النفايات لتقليص مشكل التصرف في النفايات
الكاف	دعوة المشاركين للحضور أثناء فتح العروض الخاصة بالصفقات العمومية
	إرساء آليات للحد من الاخلالات المتعلقة بتضارب المصالح
	إرساء آليات لتعزيز حق النفاذ إلى المعلومة ومتابعة مدى التزام السلط المحلية بذلك
	وضع آليات لتفعيل الرقابة فيما يتعلق بالمناظرات ونتائجها
	تعزيز أطر وآليات متابعة وتقييم انجاز المشاريع

المقترحات المتعلقة بمحور تطوير الخدمات الإدارية ورقمنتها

مخرجات الاستشارة العمومية على الخط

تطوير خدمات على الخط	رقمنة الخدمات الإدارية في قطاع الصحة والشؤون الاجتماعية
	تركيز نظام للتصرف الإلكتروني في الوثائق والمعلومات ورقمنة الارشيف الوارد والصادر بجميع الهياكل العمومية بتطبيقة موحدة
	تطوير نظام التسجيل واستخراج الوثائق الاستخلاص عن بعد بتبسيط استعمال المنصات وذلك بإدراج جميع البيانات المخزنة عن طريق المعرف الوحيد
	أتمتة جميع أنشطة إدارة الضرائب وإضفاء الطابع اللامادي عليها.
	بطاقة تعريف الكترونية تضم التغطية الصحية والهوية الوطنية ورقم جواز السفر ورخصة السياقة
	اعتماد وتطوير تطبيقات لتسهيل وتقريب الخدمات للمواطنين
	وضع جواز سفر إلكترونى
	توحيد قواعد البيانات
	تفعيل الصك الإلكتروني ورفع التجريم على الحياة الاقتصادية بإلغاء الفصل 411 من المجلة التجارية
على مستوى البنية التحتية التقنية	تعصير وتطوير سعة الشبكة وخوادم الحواسيب وجميع المعدات المستعملة
	توفير التجهيزات اللازمة للرقمنة
	تشبيك الإدارات وربطها ببعض
تبسيط الإجراءات	التقليص من الوثائق الإدارية والتراخيص (مجال الاستثمار في البيئة والعناية بالمحيط)
	تصميم إجراءات مبسّطة وذات جودة عالية في متناول المواطن والمؤسّسة وتساهم مساهمة فاعلة في التّنمية (وهي المهمّة التّي تمّ ضبطها في إطار الدراسة الاستراتيجية للإدارة)

المقترحات المتعلقة بمحور تطوير الخدمات الإدارية ورقمنتها

مخرجات الاستشارة العمومية على الخط

تفعيل استعمال والنفاذ للمنظومات ومواقع الواب	اعتماد منظومة ء- مواطن
	العمل على تفعيل منظومة المراسلات الالكترونية واعتمادها في المعاملات الإدارية على أوسع نطاق.
	دمج كل المنظومات الاعلامية الادارية بصفة آلية وحينية وتبادل المعلومة ومصداقيتها. (مثال : تمكين مراقب المصاريف العمومية من الولوج لمنظومة ; tuneps ومنظومة انصاف والمصادقة بعد التثبت على الخط يوفر مبالغ طائلة للدولة
	تعزيز البوابات الالكترونية للوزارات وتطوير خدماتها
	استعمال معرف رقمي وحيد لكل فرد من المجتمع
	ضمان تطبيق مواصفات النفاذ الرقمي للمعرفة والمعلومة باعتماد مقاربة حقوق الاشخاص ذوات وذوي الاعاقة
على المستوى البلدي	رقمنة الخدمات الادارية بالبلدية على غرار رخصة البناء
	تعميم استعمال المنصة البلدية الرقمية elBaladiya.tn
	رقمنة الخدمات الإدارية في علاقة بمشاغل المواطن اليومية: القباضة، البلدية، البريد، تقديم عدد من المطالب،.....

المقترحات المتعلقة بمحور تطوير الخدمات الإدارية ورقمنتها

مخرجات ورشات العمل بالجهات

قفصة	تعزيز الآليات الاتصالية بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة
	تحييت موقع الواب العمومية لضمان الحصول على المعلومة
	رقمنة الأرشيف والوثائق الادارية بمعية المجتمع المدني
	تكثيف الدورات التكوينية اللامركزية واللامحروية حول منهجيات العمل الحديثة
	خلق شبكة إعلامية توحّد منظومة قاعدة البيانات/لتلافي ضعف المشاركة التقنية بين الإدارات
	وضع منصة رقمية جهوية للتعريف بخصوصيات الولاية (مواقع أثرية/منتوجات/مهن صغرى...) للتسويق للولاية / site référentiel
القيروان	لوحة قيادة لمتابعة وتقييم كل المشاريع والبرامج/ تكرار لبعض المشاريع وغياب وضعف التقييم والمتابعة
	خارطة رقمية للتراث المادي واللامادي
	قاعدة بيانات موحّدة للتراث المادي واللامادي
	تنمية قدرات الإطارات في طرق العمل الحديثة
	التسويق التشاركي الرقمي
الكاف	توحيد التطبيقة الالكترونية عن بعد الخاصة بالتذكرة لتلافي الاكتظاظ أمام شبابيك الخدمات
	تطبيقة تعنى بالمنشآت الرياضية
	تعزيز التغطية في كامل الجهة

المقترحات المتعلقة بمحور تطوير الخدمات الإدارية ورقمنتها

المقترحات المتأتية من المجتمع المدني	
الجمعية	المقترح
الجمعية التونسية للمراقبين العموميين	ارساء إطار قانوني متطور ومتلائم مع برنامج الإدارة الالكترونية والحوكمة المفتوحة
	تطوير تطبيقات الهاتف المحمول والمواقع الالكترونية لتسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية تتمحور حول حاجيات المواطن والمؤسسة والادارة
	تطوير الخدمات الإدارية على الخط الخاصة بحوكمة المنشآت العمومية مع ارساء إطار قانوني متعلق بحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية
	اطلاق بوابة الكترونية للخدمات الحكومية والإدارية المختلفة حيث ستمكّن فئة من المواطنين من النفاذ بصورة ناجعة وميسرة للخدمات الإدارية على الخط.
	الحثّ على استعمال منظومة "انجاز" وهي منظومة وطنية لمتابعة وتقييم المشاريع والبرامج العمومية ونشرها للعموم
	التطبيق الفعلي لمنظومة رقمنة مسالك التوزيع التي أعدتها وزارة التجارة، التي تساهم في التحكم في مسالك التوزيع ومكافحة التهريب ة الاحتكار
	احداث تطبيقة حول حوكمة المنشآت العمومية
الجمعية التونسية للحوكمة المحلية	رقمنة الخدمات الادارية الموجهة للمستثمرين

المقترحات المتعلقة بمحور تطوير الخدمات الإدارية ورقمنتها

المقترحات المتأتية من الهياكل العمومية

الهيكل العمومي	المقترح
وزارة الفلاحة والموارد المالية والصيد البحري	تطوير منظومة استخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه بهدف تيسير عملية استخلاص معاليم / متخلدات استغلال الملك العمومي للمياه عن بعد
	التصرف في مطالب رخص البحث/ الاستغلال /التنقيب قصد تحويل كل المبادلات الإدارية التقليدية للملفات الفنية والمعلومات المقررة إلى منظومة معلوماتية تستجيب لكل عناصر الإدارة الرقمية
	تأهيل موقع واب ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى وتقديم خدمتين على الخط : "ترقيم الحيوانات" و"التلقيح الاصطناعي".
وزارة الشؤون الثقافية	مشروع رقمنة تراخيص الدخول المجاني للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف عبر موقع واب
	مشروع توفير خدمات البيع الالكتروني والتوزيع الفوري للمنتوجات الثقافية وذلك وطنيا ودوليا
	إعداد دليل خاص بالمستثمر في القطاع الثقافي

شكرا على حسن المتابعة